حماية البيئة في إطار المنظمات الدولية

الدكتور / عكروم عادل
أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة البليدة -2-

ملخص

إن التطور الذي عرفته البشرية لاسيما النهضة الصناعية والتقدم التكنولوجي أدى الى الزيادة في التلوث البيئي حيث أصبحت مشكلة عالمية لا تعترف بالحدود السياسية لذا حظيت بالاهتمام الدولي ولأن التصدي لها يتجاوز إمكانية الفرد وإنما يتطلب جهود جميع الفاعلين على المستوى الدولي.

لذا أصبح الحديث عن البيئة من الأمور المسلم بها وغدت مشكلة تزداد تشابكا وتعقيدا الأمر الذي تتأكد معه الحاجة الملحة للتدخل وإجراء الدراسات المتأنية لخصائص البيئة وتشخيص مختلف المشكلات البيئية والبحث عن أسباب التلوث والإجراءات الواجب أتباعها للحيلولة دون المساس بالبيئة والبحث عن مدى التوفيق بين البيئة والتنمية لذا أصبحت قضية البيئة وحمايتها تأخذ حيزا كبيرا من الاهتمام على الصعيد الوطني والدولي وهذا راجع لارتباطها الوثيق بحياة الإنسان والحيوان والنبات مما جعل الحكومات والشعوب تتوجه نحو عقد المؤتمرات الدولية لدراسة إشكالية حماية البيئة.

Résumé

Développement connu de l'humanité, en particulier la renaissance industrielle et les progrès technologiques ont permis à l'augmentation En cas de pollution de l'environnement est devenu un problème mondial qui ne reconnaît pas les frontières politiques pour gagner l'attention internationale.

Et parce que les adressant au-delà de la possibilité d'un individu, mais exige plutôt les efforts de tous les acteurs au niveau international Alors, est devenu le discours sur l'environnement est reconnu et le problème est devenu de plus en plus interconnecté et complexe, qui Bien sûr, le besoin urgent d'intervenir et de faire une étude minutieuse des caractéristiques de l'environnement et un autre diagnostic Les problèmes environnementaux et la recherche des causes de la pollution et les procédures à suivre pour éviter les préjugés Environnement et de la recherche sur la mesure de concilier l'environnement et le développement est devenu si la question de la protection de l'environnement et de prendre l'espace Une grande attention au niveau national et international et cela est dû à son association étroite avec la vie humaine et Animales et végétales, ce qui rend les gouvernements et les peuples orientés vers des conférences internationales pour étudier le problème Protection de l'environnement.

مقدمة

موضوع الدراسة هذا له قيمة علمية وحيوية ترجع إلى دقة وحساسية المسائل التي تتعرض لها، منها ازدياد حجم التلوث البيئي واتساع نطاقه بفعل التطور الصناعي والتقدم الحضاري الذي شهدته البشرية أدى إلى تضاعف الأضرار وتفاقم مخاطرها حيث بلغت معدلاتها حدا بات يهدد البشرية بالفناء، لذا أصبحت حماية البيئة قضية بالغة الأهمية للإنسانية وأصبح التلوث البيئي من أكثر القضايا المهتم بها عالميا،ويتجلى ذلك في إنشاء منظمات متخصصة بشؤون البيئة محليا إقليميا ودوليا.

يعالج هذا البحث موضوعا ذو أهمية كبيرة بحاجة الى الدراسة والتمحيص رغم الكم الهائل من المؤلفات التي صدرت في هذا المجال،كما تعتبر البيئة حق من حقوق الإنسان يصنف بالجيل الثالث الذي يتصف بخصائص مميزة لدرجة أصبح في وقتنا الحاضر حقا أساسيا يحتل مكانة متقدمة من حيث الأهمية والخطورة،ويلقى اهتماما كبيرا على كافة المستويات الوطنية والدولية.

لقد أدرك الإنسان أن قضية البيئة تمثل أهم التحديات العصر الحالي فحمايتها أضحت كحق للإنسان في الحياة لأنها عبارة عن تراث مشترك بين الإنسانية،لذا مسألة حماية البيئة أصبحت تفرض نفسها على طاولة المفاوضات بين الدول وعلى صانعي القرار أي الدول المتقدمة أن يأخذوا في الاعتبار تأثير سياستهم على المحافظة على البيئة ليس على مستوى الدول فقط بل على المجتمع الدولي.

كما أن الأهمية التي يوليها موضوع حماية البيئة هو محاولة جل المنظمات الدولية في وضع آليات وميكانيزمات تساعد من الحد من خطر التلوث وتضمن بقاء الحياة مستمرة للأجيال القادمة بالمحافظة على الموارد الطبيعية تحقيقا للتنمية المستدامة وهو العيش في بيئة صحية سليمة تضمن كرامته الإنسانية لهذا نتساءل عن دور المنظمات الدولية في حماية البيئة ؟ للإجابة عن تساءلنا عالجنا الموضوع في مبحثين المبحث الأول خصصناه لتعريف البيئة والمبحث الثاني لدور المنظمات الدولية في حماية البيئة.

المبحث الأول : مفهـوم البيئـة

تتضمن دراسة هذا المبحث إلى التطرق لأهم تعار يف البيئة في الفقه والقانون في المطلب الأول وكذا عناصر البيئة الطبيعية والاصطناعية في المطلب الثاني.

المطلب الأول : تعريـف البيئـة

للوقوف على تعريف لمصطلح البيئة سنقدم أهمها من خلال ثلاثة فروع، حيث في الفرع الأول نبين التعريف الفقهي وفي الفرع الثاني التعريف القانوني للبيئة.

الفرع الأول: البيئة فقهـا

لقد كان للبيئة اهتمام فقهي كبير من خلال مختلف التعارف التي سنحاول أن نبينها في كل من الفقه العربي والفقه العربي.

أولا: البيئة في الفقه العربي:

1- أهتم الفقه العربي أيضا بآرائه للتعريف بالبيئة مثل باقي فقهاء الغربيين، حيث نجد سعيد محمد الحفاز يعرف البيئة "على أنها مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الكائنات الحية وبيئتها الطبيعية (د- شعشوع قويدر، **2014**، ص **77**).

بينما يعرفها عدنان موسى "بأنها الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء،ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر". كما يمكن ملاحظة توجه جديد في تعريف البيئة يجمع بين جميع العناصر البشرية، الطبيعية الحيوية وغير الحيوية نذكر من بينها: " أن البيئة تمثل في ظرف معين مجموع العناصر الاجتماعية الكفيلة بأن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر عاجلا أو بعد حين على الكائنات الحية،وعلى النشاطات البشرية،لذلك فإن حمايتها لا تستلزم فقط حماية البيئة الطبيعية والآثار والموارد ولكنها تستلزم حماية كل ما يرتبط بإطار الحياة وظروفها..ويعرفها محمد صالح الشيخ " بأنها كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية.(د- شعشوع قويدر،،نفس المرجع،نفس الصفحة).

كما يرى الدكتور مجدي مدحت النهري "إلى أن البيئة تنقسم إلى قسمين، الأول البيئة الطبيعية التي تتكون من الماء والهواء والتربة والمعادن ومصادر الطاقة والأحياء بكافة أنواعها وتلك الموارد منحها الله سبحانه وتعالى للإنسان ليقيم عليها حياته.(د- شعشوع قويدر،،نفس المرجع،نفس الصفحة.)

ثالثا:البيئة في الفقه الغربي:

إن كلمة (Ecology) أول من صاغها هو العالم هنري ثرو H.Othoreaux عام 1958،ولكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وأبعادها،ثم جاء العالم الألماني أرنست هيجل nest Heeche ووضع كلمة(Ecologie)عام 1966 بعد دمج كلمتين يونانيتين هما

oikesومعناها مسكن وكلمة Logos ومعناه علم وعرفها بأنها "العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه، ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها،وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب، كما يتضمن أيضا دراسة العوامل غير الحية مثل خصائص المناخ (الحرارة، الرطوبة، الإشعاعات، غازات المياه والهواء) والخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والماء والهواء(حسام محمد سامي جابر، مصر،**2011**،ص **19**).

لقد شكك العديد من الفقهاء في إمكانية وضع تعريف محدد وواضح للبيئة وخاصة من الجانب القانوني باعتبارها قيمة من القيم التي يسعى القانون للحفاظ عليها، بل إن البعض منهم لم يتردد في القول بأن البيئة عبارة عن كلمة "لا تعني شيئا لأنها تعني كل شيء "من هؤلاء على سبيل المثال الأستاذ: بيانتيل (PINATEL)الذي يؤكد في تقريره الذي قدمه في المؤتمر الفرنسي السابع عشر لعلم الإجرام، " أن أول صعوبة تقابل الباحث في مجال الإجرام في كون مصطلح البيئة مبهما وغامضا ونطاقه غير واضح أو غير محدد بصورة دقيقة" ويرى الأستاذ:لانفيرسان (LANVERSAI) في كتابه حول مساهمة القاضي في تطوير قانون البيئة" أن الكلمة المستخدمة في تعريف البيئة تطابق فكرة واضحة فعليا في مضمونها إلا أنها غير محددة تماما فيما يحيط بها "(د- لكحل أحمد، نفس الصفحة.18)

ويعترف الأستاذ: ميشال برييوم (MICHEL PRIEUR) "بأن مفهوم البيئة مفهوم متقلب، متغير متلون "، وكذلك أشار الأستاذ: ديسباكس (M. DESPAX) " أن وصف مصطلح البيئة بالنسبة لرجل القانون بأنه نوع من الزئبق الذي لا يدرك والذي يعتقد المرء أنه قد أدركه في الوقت نفسه الذي يختفي فيه "(بن أحمد عبد المنعم، رسالة دكتوراه،كلية بن،**2009** ص **53**)

الفرع الثالث البيئة قـانــونـا

بالرغم من الكم الهائل من النصوص القانونية الدولية والوطنية التي تناولت موضوع البيئة من حيث التنظيم والحماية،إلا أنها لم تعطي تعريف موحد لمصطلح البيئة أو العناصر المكونة لها، وهذا ما يؤدي إلى اختلاف الرأي حول العناصر البيئية المقصودة للحماية.

أولا: البيئة في التشريع العربي

1- البيئة في التشريع الجزائري: نجد أن المشرع الجزائري أخذ من المشرع الفرنسي في مسألة تعريف البيئة، بحيث قام بحصر مدلول البيئة ضمن العناصر الطبيعية وهذا في إطار ضبط لمفاهيم المصطلحات الخاصة بالقانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية

المستدامة حيث جاء في المادة 04 فقرة 07 منه "أن البيئة تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والحيوان والنبات بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا بين الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية ".(المادة **04** ف**07** من القانون **03**-**10**)إن التعريف المذكور أعلاه الذي يحصر مدلول البيئة موضوع الحماية القانونية في العناصر الطبيعية سواء الحيوية أو اللاحيوية دون العناصر التي يتدخل الإنسان في إنشائها يتناقض مع ما هو مذكور في النصوص القانونية الأخرى ذات الصلة بالبيئة مثل ما هو منصوص عليه في القانون 90-29 المعدل والمتمم بالقانون 05/04 المتعلق بالتهيئة والتعمير الذي يهدف إلى حماية التراث الطبيعية سواء الحيوية أو اللاحيوية دون العناصر التي يتدخل الإنسان في إنشائها (القانون الجزائري رقم **90**-**29**) وعلى هذا الأساس يتعين على المشرع الجزائري أن يوسع من التعريف لمصطلح البيئة الذي تضمنته المادة 04 ف07 من القانون 03 – 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بإضافة العناصر الاصطناعية باعتباره الإطار العام لحماية البيئة.(المادة **04** ف **07** من القانون **03** -**10)**

2-البيئة في التشريع المصري:إن الأهمية التي توليها مصر للبيئة تتجلى في النظام القانوني الذي يشمل التشريعات واللوائح والقرارات المتصلة بحماية البيئة،إضافة إلى المؤسسات المهتمة بتنظيم الأنشطة البيئية،حيث أن هذه التشريعات منذ عشرينات القرن الماضي كانت في مجال حماية التربة والمياه والهواء، وكذلك حماية المحيط من الضوضاء وحماية الغذاء والبيئة الصناعية والصحة البيئية، بالإضافة إلى الوقاية من الأمراض وحماية الصحة العامة، وكذلك التشريعات في مجال التخطيط الحضري والإقليمي (عبد الستار يونس الحمدوني،،**2013** ص **46**،) وقد تصدى مجلس الشعب المصري لمسألة تلوث البيئة التي تمثل الإرهاب الصامت الذي يقتل مستقبلها وصحة أجيالها وبعد مناقشة مشروع قانون البيئة لسنة 1993 أدى إلى صدور القانون رقم 04 لسنة 1994 ولائحته التنفيذية المعدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1741 لسنة 2005 وعدل بالقانون رقم 09 لسنة 2009 الصادر من وزارة الدولة لشؤون البيئة في 01 /2009/03 والمتضمن مائة وأربعة مواد موزعة على أربعة أبواب وباب تمهيدي خصص لحماية البيئة الأرضية والهوائية والمائية والباب الرابع مخصص للعقوبات تراوحت بين الغرامة،و المصادرة،والغلق،وإلغاء الترخيص أو وقف النشاط المخالف والحبس والسجن.وقد تصل الغرامة الى خمسة مليون جنيه مصري وفق المادة 94 من هذا القانون (حسونة عبد الغني، المرجع السابق، ص **14**.)

كما أن السجن قد يصل إلى عشر سنوات،وكذلك قد تكون العقوبة السجن المشدد، قد تكون السجن المؤبد وفق المادة 95 من القانون (حسونة عبد الغني ص **15**.)، والشيء الملاحظ أن مصر قطعت أشواطا قياسية وهي سباقة في مجال حماية البيئة من التلوث مقارنة مع الدول العربية والدول الإفريقية.

ثالثا: البيئة في التشريع الغربي:

لقد أخذت البيئة اهتماما كبيرا في التشريع الغربي،حيث نجد أن التعريف القانوني لها محصور كله في العناصر الطبيعية دون العناصر الاصطناعية.

1-البيئة في التشريع الفرنسي:

عرف المشرع الفرنسي البيئة ضمن المادة الأولى من القانون الصادر في 10-07-1976 المتعلق بحماية الطبيعة بأنها: مجموعة من العناصر التي تتمثل في الطبيعة، الفصائل الحيوانية والنباتية، الهواء، الأرض، الثروة المنجمية والمظاهر الطبيعية المختلفة.

الشيء الملاحظ من خلال التعريف أنه حصر البيئة في العناصر الطبيعية فقط دون العناصر التي أستحدثها الإنسان.

2 – البيئة في التشريع البريطاني: فيعرفها بكونها مجموعة من العوامل الطبيعية التي لها علاقة بالتوازن الإيكولوجي، والصحة البشرية، والثروة الحيوانية والنباتية والآثار التاريخية. (د - شعشوع قويـدر، المرجع السابق، ص **78**.)

رابعا:البيئة في التقنينات الدولية: المهتمون بالدراسات البيئية عرفوا البيئة بأنها جميع عناصر الحياة التي تحيط بالإنسان، وقد ساهمت العديد من المؤتمرات والتنظيمات الدولية في تعريف البيئة، نذكر منها: - كما عرفها مؤتمر استكهولم، في باريس سنة 1968 بأنها "كل ما هو خارج الإنسان من أشياء تحيط به بشكل مباشر أو غير مباشرو تشمل ذلك جميع النشاطات والمؤتمرات التي تؤثر على الإنسان مثل قوى الطبيعة والظروف العائلية والدراسية والاجتماعية والتي يدركها من خلال وسائل الاتصال المختلفة المتوفرة لديه وكذلك ذات تراث ماضي (حسام محمد سامي جابر، المرجع السابق،ص 20.)كما عقد المؤتمر في السويد تحت أشراف الأمم المتحدة 1972 حيث أعطى مفهوما واسعا بأنها مجموعة النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم، فالبيئة وفقا لهذا الاتجاه تدل على أنها تمثل المخزون الديناميكي للمصادر الطبيعية

والاجتماعية المتوفرة في أي وقت من أجل تلبية احتياجات الإنسان.كما نجد البعض قسم مفهوم البيئة الى عنصرين أساسيين:

-عنصر طبيعي ويسمى بالبيئة الطبيعية، يقصد بها كل ما يحيط الإنسان من عناصر طبيعية ليس للإنسان دخل فيها مثل الماء الهواء، التربة.

- عنصر بشري ويسمى البيئة البشرية ويقصد بها الإنسان وإنجازاته التي أضافها إلى بيئته الطبيعية، ومنه فمفهوم استكهولم واسع يشمل كل أفكار الإنسان في بيئته.(د – أحمد لكحل، المرجع السابق، ص **28،29)**

المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة عرفت البيئة بأنها كل العناصر الطبيعية والحياتية التي توجد حول وعلى وداخل سطح الكرة الأرضية، فالهواء ومكوناته الغازية المختلفة والطاقة ومصادرها ومياه الأمطار والأنهار والبحار رو المحيطات والتربة وما يعيش عليها أو بداخلها من نباتات وحيوانات والإنسان في مجتمعاته المتباينة كل هذه العناصر مجتمعة هي مكونات البيئة.(د- أحمد لكحل، المرجع السابق، ص **29)**

المطلب الثاني : عنـاصــر البيئــة

البيئة هي الوسط الذي يعيش فيه الإنسان مكونة من عناصر طبيعية واصطناعية وسيتم تناولها في فرعين الأول خاص بالعناصـر الطبيعيـة والفرع الثاني خاص بالعناصر الاصطناعية.

الفرع الأول: العنــاصــر الطبيعيــة

تعتبر هذه العناصر هبة من الله لا دخل للإنسان في وجودها فهي كل ما يحيط بالإنسان مثل الماء،الهواء، التربة والبحار والمحيطات والنباتات والحيوانات وغيرها.

أولا: الماء:هو مركب كيميائي ينتج من تفاعل غاز الأكسجين مع غاز الهيدروجين له ″ خواص فيزيائية، كيميائية وحيوية تجعله أساس الحياة مصداقا لقوله تعالى"و جعلنا من الماء كل شيء حي ″ الماء مصدره البحار، المحيطات، الأنهار،الينابيع،السدود،الأمطار فهو ثروة هامة تغطي حوالي(د- أحمد لكحل، المرجع السابق، ص **30)**

71% من مساحة الكرة الأرضية، منها ما هو مالح وما هو عذب حيث تمثل نسبة الماء المالح (حسونة عبد الغني، المرجع السابق،ص **16)**.(76% من حجم الماء الكلي موجود في البحار والمحيطات وبعض البحيرات والينابيع أما الماء العذب فتمثل الجزء الباقي يصل إلى 03 % تتركز في الأنهار والبرك ومعظم البحيرات وباطن الأرض من المعروف أن كل متر مكعب من الماء يحتوي على الملايين من الكائنات الحية المائية المسماة الهائمات النباتية فهي مسئولة

عن امتصاص ثاني أكسيد الكربون واستخدام الطاقة الشمسية في عملية التمثيل الضوئي،فأي إضرار بهذه الكائنات يؤدي إلى الاختلال في سلسلة الغذاء ونقص في استهلاك ثاني أكسيد الكربون وما يترتب عنه من نقص في إنتاج الأكسجين.(ليتيم نادية،،**2014**،ص **32**.**)** هناك إحصائية تؤكد أن أكثر من 1.9 مليون نسمة من سكان العالم يشربون ويغتسلون بمياه ملوثة بالطفيليات القاتلة ونجد أن أغلب الأنهار في أوربا تعاني من التلوث الحاد مثل نهر الراين وفي مصر أيضا نجد بحيرة المنزلة بلغت فيها درجة عليا من السموم أدت الى تسمم الأسماك مما سبب أمراض للإنسان. (عبد الستار يونس الحمدوني،المرجع السابق،ص **66)**

ثانيا: **الهواء**: يعد أهم عنصر في الحياة للكائنات الحية وغير الحية فلا يمكن الاستغناء عنه وخاصة الإنسان، حيث كان في القديم أي قبل عصر التصنيع يحتفظ بتركيبة مكوناته بنسبها الثابتة التي خلقها الله تعالى، لكن مع تزايد النشاط الصناعي وتطور وسائل النقل أدى إلى تعرض الهواء الجوي للملوثات مما أخل بتوازنه الطبيعي.

يمثل الهواء الغلاف الجوي ويسمى الغلاف الغازي الذي يتكون من عدد كبير من العناصر والمركبات الكيميائية بحوالي 100 مائة عنصر ومركب يوجد عنصران رئيسيان يتسمان بزيادة نسبة كل منهما في الغلاف الجوي وهما غاز النتروجين الخامل نسبته 78%084, وغاز الأكسجين النشيط نسبته 20,946% إضافة الى الغازات الأخرى الموجودة بنسب أقل،أما بالنسبة للأكسجين إذا تغيرت نسبته بالزيادة أو النقصان في الغلاف الجوي يؤدي الى تدهور مظاهر الحياة،لكن غاز النتروجين إذا انخفضت نسبته في الغلاف الجوي مع تساقط أي شرارة كهربائية من الفضاء على سطح الأرض تؤدي غالى احتراق كل شيء،لهذا نجد دول كثيرة تنبهت لخطورة المساس بالبيئة الهوائية فبادرت إلى إصدار قوانين تهدف الى حمايتها ومنع انبعاث الملوثات الهوائية بنسب تتجاوز الحدود المسموحة.(عبد الستار يونس الحمدوني،المرجع السابق،ص **66)**.

ثالثا: **التربة**:هي الطبقة الهشة التي تغطي صخور القشرة الأرضية سمكها يتراوح بسنتيمترات وعدة أمتار تتكون من مزيج من المواد المعدنية والمواد العضوية والماء والهواء وما تحتويه الأرض من هذه العناصر التي تساعد على عملية الإنبات كما تعتبر أهم مصادر الثروة الطبيعية المتجددة ومقومات الكائنات الحية.(حسونة عبد الغني، المرجع السابق،ص **16**.) تتركز هذه العناصر والأملاح في الطبقة السطحية من التربة وفي أعماق مختلفة قد تصل الى عمق كبير حتى يتمكن النبات من امتصاص ما يحتاجه منها تساعده على النمو، فالتربة هي العنصر

الأكثر حيوية في الوسط البيئي لكونه أساس الدورة العضوية التي تجعل الحياة ممكنة.تنقسم التربة إلى ثلاثة أنواع:طينية ورملية وطمييية أما التربة الزراعية تكون عادة خليط من الطينية والرملية،فالتربة أيضا معرضة للتأثيرات الطبيعية تؤدي إلى الإضرار بها، الإحصائيات تشير أن 50 الى 60 % من التربة في أوربا و75 % في الولايات المتحدة تتعرض إلى عوامل التعرية وأيضا الزيادة السكانية السريعة في العالم أدت إلى الإسراف والاستخدام المفرط للأرض قصد الزيادة في الإنتاج الغذائي من أسمدة كيماوية ومبيدات حشرية أدى إلى الإضرار بقدرتها على التجديد التلقائي والإخلال بالتوازن الدقيق القائم بين عناصرها.(عبد الستار يونس الحمدوني،نفس المرجع السابق، ص **64**.**)**

رابعا:التنوع الحيوي: هو مصطلح يستعمل لوصف تعدد الكائنات الحية الموجودة في النظام الإيكولوجي وقياس التنوع الحيوي في منطقة معينة محدد بمقدار أنواع الكائنات الحية الموجودة فيه حيث أن أهمية هذا التنوع الحيوي تكمل في قيام كل نوع من الكائنات الحية بوظيفة محددة في النظام الإيكولوجي،عند اختفاء أي نوع من هذه الأنواع يؤدي إلى اختلال التوازن في النظام الإيكولوجي يسبب أضرارا للبيئة، ومن العوامل التي تؤدي إلى نقص في التنوع الحيوي الصيد لنوع معين من الكائنات الحية بطريقة غير قانونية يؤدي إلى نقصانه قد يصل إلى الانقراض،بالإضافة الى الاستخدام المفرط للمبيدات يترتب عليه القضاء على أنواع كثيرة من النباتات والحيوانات مع الكائنات المستهدفة بالمبيدات. **(**حسونة عبد الغني، المرجع السابق،ص **16**.**)**

الفرع الثاني: العناصـر الاصطناعية

لقد أقام الإنسان عبر الأزمنة لنفسه حضارة، من خلال ما أدخله للبيئة من نظم ووسائل وأدوات تمكنه من الاستفادة بشكل أكبر وبتكلفة أقل من مقومات العناصـر الطبيعية للبيئة،قصد إشباع حاجياته ومتطلباته الضرورية والكمالية، حيث تتشكل العناصر الاصطناعية من البنية المادية التي شيدها الإنسان مع مرور الوقت مثل المنشآت والمصانع والمؤسسات والمباني إلى جانب النظم الاجتماعية،كل هذه العناصر تؤدي إلى إقامة بيئة اصطناعية فيمكن رأيتها من خلال الطريقة التي نظمت بها المجتمعات حياتها والتي غيرت البيئة الطبيعية لخدمة الحاجات البشرية،فهي تشمل استعمالات الأراضي للزراعة وإنشاء المناطق السكنية، الصناعية، التجارية والخدماتية...الخ وكذا التنقيب فيها عن الثروات الطبيعية إذن البيئة الاصطناعية ما هي إلا البيئة الطبيعية نفسها، ولكن بتدخل الإنسان غير بعض مواردها لخدمته ومنه فالبيئة الاصطناعية ما هي إلا نتيجة التفاعل بين الإنسان والبيئة. **(**حسونة عبد الغني، المرجع السابق،ص **16)**..

المبحث الثاني : الجهود المبذولة من طرف المنظمات الدولية في مجال حماية البيئة

باعتبار المنظمة الدولية كيانا نشأ باتفاق بين الدول الأعضاء، ونظرا للتدهور الذي أصاب البيئة من جراء التلوث المفرط بسبب التطور الحاصل في شتى المجالات على حساب البيئة، هذا ما أدى بالمجتمع الدولي إلى التفكير في إيجاد حلول كفيلة بتحقيق الحماية للبيئة من خلال تفعيل المنظمات الدولية سواء كانت حكومية أو غير حكومية.وفي هذا الإطار سوف نحاول التطرق إلى الجهود المبذولة من قبل المنظمات الدولية حيث قسمنا هذا المبحث الثاني إلى مطلبين، بحيث نبين الجهود المبذولة من طرف المنظمات الدولية الحكومية لحماية البيئة في المبحث الأول وكذلك دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة في المبحث الثاني.

المطلب الأول : حماية البيئة في إطار هيئة الأمم المتحدة

اهتمام الدول على المستوى الدولي في مجال حماية البيئة، لابد من التنويه عليه والتفصيل فيه من خلال ثلاثة فروع التي تتضمن المؤتمرات الدولية في الفرع الأول **حماية** البيئـة في إطار المنـظمـات الدوليـة المتخصصـة في الفرع الثاني وأخيرا حماية البيئة في إطار المنظمات الدولية المتخصصة.

الفرع الأول: المؤتمرات الدولية

بدأت الجهود الدولية للمحافظة على البيئة خلال وقبل الحرب العالمية الثانية، عندما قامت عصبة الأمم بالتعاون مع بعض الحكومات بإبرام اتفاقية دولية للحد من تلوث البيئة البحرية بواسطة السفن ومع بداية الأربعينيات والخمسينات، أبرمت عدة اتفاقيات دولية للمحافظة على الأحياء المائية والحياة البرية، لكنها لم تأت بنتائج ملموسة في الواقع لعدم تصديق الدول عليها، مثال على ذلك: الاتفاقية الدولية لتنظيم صيد الحيتان عام 1946م.

تعتبر بداية الستينات نقطة انطلاق حيث أبرمت عدة اتفاقيات دولية وصدور تشريعات وطنية تخص موضوع البيئة،بهدف إيجاد حلول للمشاكل البيئية من خلال القوانين وأساليب الإدارة البيئية والتوزيع العادل وغير الضار بالثروات والموارد الطبيعية.حيث نجد على المستوى الدولي انعقاد عدة مؤتمرات دولية تهتم بمسألة البيئة ودراسة الوسائل القانونية للحد من ظاهرة التلوث وكذا حمايتها.(مي عبد ربه عبد المنعم،المرجع السابق، ص **09**). وسوف نتعرض لأهم المؤتمرات على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر ومن أهم هذه المؤتمرات.

أولا: مؤتمر ستوكهولم عام 1972:

أصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة قرارها رقم 2398 في 03 /1968/12 والذي دعت فيه إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي يكون الهدف منه تقليل الأخطار التي تهدد البيئة والتصدي للتدهور المستمر،وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس سليم من خلال الاهتمام بكل ما يمس حياة الإنسان، إلا أن هذا المؤتمر تأخر انعقاده حتى سنة 1972 أين تم بالعاصمة السويدية ستوكهولم بين 05 إلى 15 جوان، حيث حضرته 113 دولة وأكثر من 400 منظمة دولية كما حضره حوالي 6000 شخص بين عالم ومتخصص.ويعد هذا المؤتمر أول تاريخ دولي للقانون الدولي للبيئة،وقد جاء بعدة مبادئ من ضمنها حق الإنسان في أن يعيش في بيئة سليمة وبرفاهية وكرامة،ووجوب التوقف عن إلقاء النفايات السامة والمواد غير قابلة للتحلل واتخاذ كل ما من شأنه منع تلوث البيئة البحرية، إضافة الى العديد من المبادئ التي لا يتسع المجال لذكرها، كما صدر عن المؤتمر العديد من التوصيات من بينها توجيه الدعوة للحكومات للعناية بالأنشطة التي تؤثر على المناخ والتعامل مع النفايات الخطرة والسامة وفقا للقواعد العلمية، كذلك دعوة المنظمات الدولية المتخصصة إلى إعداد دراسات لتحديد مصادر التلوث، وتزويد الدول النامية بالسماع اللازمة لهذا الغرض،(عبد الستار يونس الحمدوني،المرجع السابق، ص **307**.**)**

وضرورة التعاون مع المنظمة الاستشارية للملاحة البحرية، قصد عدم تلويث البحار بالسفن أو دفن النفايات السامة والمشعة في البحار.كما نجح المؤتمر في تحديد يوم عالمي للبيئة وهو الخامس من جوان من كل سنة تحتفل به الأمم المتحدة وكل دول العالم،أضف إلى ذلك وبناءا على توصية مؤتمر اسوكهولم – قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء جهاز دولي عرف باسم برنامج الأمم المتحدة (UNEP) ويعتبر كهيئة دولية مختصة بشؤون البيئة ويهتم بوضع مبادئ المؤتمر موضع التنفيذ وخاصة تلك التي تتعلق بمبدأ مسؤولية الدولة عن الأضرار التي تصيب البيئة، وحث الدول على إبرام معاهدات دولية تستهدف حماية البيئة والعمل على تنسيق الجهود الدولية والإقليمية في المجال البيئي،كما أكد وعلى ضرورة التعاون والتنسيق على المستوى الدولي والإقليمي على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف في سبيل المحافظة على البيئة في العالم.(د – شعشوع قويـدر، المرجع السابق، ص **101)** وكان من النتائج الرئيسية الأخرى لمؤتمر البيئة البشرية (1972) هي إقرارها لخطة عمل مكونة من (109) توصية.

سادسا: مؤتمر ريوديجانيرو +20 لسنة 2012:

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة " ريوديجانيرو +20 " بالبرازيل من 20 الى 22 جوان 2012 وهذا بمناسبة الاحتفال بالذكرى العشرين لمؤتمر قمة الأرض لعام 1992 بريو ديجانيرو والذكرى العاشرة للمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة المنعقد بجوهانسبورغ، حيث حضر هذا المؤتمر العديد من رؤساء الدول والحكومات وممثليهم، وقد ركز على هدفين أساسيين أولهما هو التنمية المستدامة من أجل الاقتصاد الأخضر والقضاء على الفقر،وثانيها تحديد الإطار المؤسساتي للتنمية المستدامة. أخيرا الشيء الملاحظ أن هيئة الأمم المتحدة لعبت دور كبير في صياغة القانون الدولي للبيئة سواء من خلال تنظيم المؤتمرات الدولية حول البيئة وكذا إنشاء الأجهزة واللجان والبرامج المعنية بحماية البيئة ومختلف التوصيات والقرارات التي تطالب الحكومات بالتعاون فيما بينها لحماية البيئة.(وافي حاجة، المرجع السابق،ص **03**).

سابعا: مؤتمر باريس للتغير المناخي 2015:

انعقد بالعاصمة الفرنسية باريس بين 30نوفمبرو11ديسمبر2015 في دورته الواحد والعشرين بين الأطراف،عدد المشاركين 195 وفد للدول منهم 158 رئيس دولة وحكومة هذا ما جعله أهم اجتماع بعد اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن أبرز النقاط التي عالجها المؤتمر هي:

1 – الحد من ارتفاع الحرارة " أدنى بكثير من درجتين مئويتين " ومراجعة التعهدات الإلزامية " كل خمس سنوات " وزيادة المساعدة المالية لدول الجنوب.(تقرير وزارة الشؤون الخارجية الدبلوماسية الفرنسية 2016) Cop21.gouv.fr

2-تعهد المجتمع الدولي بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض وإبقائه " دون درجتين مئويتين " وبمتابعة الجهود لوقف ارتفاع الحرارة عند 1.5 درجة مئوية ".هذا ما يفرض تقليصا شديدا إنبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري باتخاذ إجراءات للحد من استهلاك الطاقة والاستثمار في الطاقات البديلة وإعادة تشجير الغابات،وتؤكد الدراسات أن الدول الواقعة على الجزر والمهددة بارتفاع مستوى البحر أنها ستصبح في خطر إذا تجاوز ارتفاع حرارة الأرض1.5 درجة مئوية.وأيضا من أهم إجراءات الاتفاق هو وضع ألية مراجعة كل خمس سنوات للتعهدات الوطنية وستجرى أول مراجعة إجبارية عام 2025،كما دعت مجموعة الخبراء الدوليين في المناخ إلى إعداد تقرير خاص عام 2018 حول سبل التوصل الى 1.5 درجة مئوية إن المجتمع الدولي ينتظر من الدول المتقدمة أن تكون " في الطليعة في مستوى

اعتماد أهداف خفض الإنبعاثات "في حين يتعين على الدول النامية" مواصلة تحسين جهودها في التصدي للاحتباس الحراري في حدود قدراتها الوطنية.إن الدول النامية كانت خاضعة لقواعد أكثر تشددا في مجال التقييم والتثبت في المبادرات التي تقوم بها فاتفاق باريس نص على أن النظام ذاته ينطبق على الجميع،فكانت هذه النقطة شديدة الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة غير أنه تم إقرار" مرونة " تأخذ في الاعتبار القدرات المختلفة لكل بلد،وطالبت الدول النامية أن ينص الإنفاق على أن مبلغ المائة مليار دولار المتفق عليه في 2009 كتمويل للدول النامية من قبل الدول الغنية لانتقالها إلى الطاقات النظيفة يكون كحد أدنى ويتم اقتراح رقم جديد في غضون 2025 (تقرير وزارة الشؤون الخارجية الدبلوماسية الفرنسية **Cop21.gouv.fr 2016**)

الفرع الثاني: حماية البيئـة في إطار المنـظمـات الدوليـة المتخصصـة

لقد عملت هذه المنظمات الدولية المتخصصة دورا فعالا على المستوى الدولي في مجال حماية البيئة ونظرا لأهمية هذه المنظمات الدولية سنقتصر الدراسة لنموذجين هما:

أولا: منظمة الصحـة العالمية (OMS)

تأسست منظمة الصحة العالمية في عام 1948 بهد ف تحسين وتعزيز الخدمات الصحية العامة كما ان للمنظمة دور كبير في مجال حماية البيئة من خلال تقييم الآثار الصحية لعوامل التلوث والمخاطر البيئية الأخرى في الهواء والماء والتربة والغذاء، فمنذ عام 1960بدأ اهتمامها بالأمور الخاصة بتلوث الهواء من خلال وضع معايير لنوعية الهواء،و في عام 1972 تم إعداد ونشر تقرير من قبل لجنة يتضمن الأسس الخاصة بمستويات نوعية الهواء بالنسبة لمركبات الكبريت وأكسيد النتروجين،أما في مجال المياه هناك شبكة دولية تظم أكثرمن60 منظمة متعاونة فيما بينها لتعزيز مياه الشرب وتخزينها بشكل يضمن نقاوة الماء،وتعمل أيضا على إعداد البحوث والدراسات الخاصة بتحسين مياه الشرب ومعالجتها،كما تشرف حاليا على إقامة مشاريع لتحسين مياه الشرب في أكثر من (50) بلد ناميا الغرض منها هو تحسين الضر وف الصحية والبيئية في البلدان النامية،**(** عبد الستار يونس الحمدوني، المرجع السابق، ص **320.)** وهذا ما أكدته المادة 19 من دستور المنظمة التي أجازت الجمعية العامة للمنظمة تبني وتطوير الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشأن المسائل التي تدخل ضمن اهتماماتها.(المادة **19** من دستور المنظمة العالمية للصحة لسنة **1946)** كما تجدر الإشارة إن المنظمة أدرجت في برنامجها المعروف باسم "Sixth General Programme Of Work 1978-1983 " مسألة تطوير الصحة البيئية لتحقيق أربعة أهداف رئيسية هي:

- المساعدة في المعلومات حول العلاقة بين الملوثات وصحة الإنسان.

- العمل على وضع مبادئ توجيهية لوضع الحد الفاصل للمؤثرات الملوثة،تتلاءم مع المعايير الصحية وبيان الملوثات الجديدة أو المتوقعة من خلال استخدامها المتزايد في الصناعة أو الزراعة أو غيرها.

- الحث على تطوير الأبحاث في المجالات التي تكون المعلومات فيها ناقصة من أجل الحصول على نتائج دولية متقاربة.(وافي حاجة، المرجع السابق،ص **04**).

ثانيا: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)

أنشئت المنظمة عام 1945 بهدف رفع مستوى المعيشة والتغذية لسكان العالم والعمل على زيادة الإنتاج الزراعي والحفاظ على الموارد الطبيعية،فقد وضعت المنظمة المعايير والمستويات المتعلقة بحماية المياه والتربة والأغذية من التلوث بواسطة المبيدات أو عن طريق المواد المضافة للأغذية للمساعدة في حفظها،وعليه قرر مجلس منظمة الفاو في عام 1972،بان الأنشطة التي يقوم بها بشأن المحافظة على القدرة الإنتاجية للثروات الزراعية والغابات والأسماك ذات علاقة وطيدة بالبيئة الإنسانية،كما أبرمت المنظمة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مذكرة تفاهم بخصوص التعاون الدولي في مجالات متعددة منها: التعاون لتطوير القانون الدولي للبيئة.(وافي حاجة، المرجع السابق،ص 04. (لقد ساهمت المنظمة عام 1991 في تحضير لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة والتنمية المستدامة بريوديجانيرو بالبرازيل سنة 1992،كما نجد نشاطها في مجال تطوير القانون الدولي للبيئة ينحصر في أربع مجالات هي جمع ونشر المعلومات التشريعية والدراسات القانونية بشان المجالات الخطيرة للغذاء والزراعة والبيئة وتقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء.كما قامت المنظمة بإعداد بعض الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالبيئة مثل الاتفاقية الخاصة بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث 1976 أي حماية المصا ئد والأحياء المائية من التلوث في البحر المتوسط إضافة إلى تشديد الرقابة فيما يخص التخلص من النفايات داخل البحر المتوسط.كما نجد الزراعة تعرف في المادة الأولى من دستور المنظمة تتضمن مصا ئد الأسماك والمنتجات (رمدنين رتيبة، **2012**،ص **84**.) البحرية، لذا عملت على تطوير برامج هامة في هذا المجال مثل برنامج التعاون التقني، وأيضا تسعى المنظمة إلى الرفع من مستوى المعيشة للبشرية والحفاظ على المستوى الحالي من خلال وظائف رئيسية تقوم بها المنظمة هي:

-جمع وتحليل وتفسير ونشر المعلومات المتصلة بالتغذية والأغذية والزراعة.

-صيانة الموارد الطبيعة عن طريق تشجيع العمل الدولي لتنمية الموارد الزراعية.

المطلب الثاني: حماية البيئة في إطار المنظمات الإقليمية

أسندت للمنظمات الإقليمية في القرن العشرين مهام كثيرة منها حماية البيئة، وبخصوص المنظمات الإقليمية التي تهتم بالشأن البيئي فهي عديدة وليس المقام هنا لحصرها لكن سنقتصر على جهود المنظمات الإقليمية التالية:

الفرع الأول:الإتحاد الأوروبي:

لم يهتم بمسألة البيئة منذ تأسيسه في سنة 1992فقط،بل حتى في السابق (السوق الأوروبية المشتركة)، حيث أعطى أهمية كبيرة لها في الحفاظ عليها والحد من تلوثها، سنذكر على سبيل المثال :

1-اللجنة الاقتصادية لأوربا التابعة للأمم المتحدة(UNECE):قامت هذه في عام 1956 لأول مرة بدراسة أحد المشاكل المتعلقة بالبيئة من خلال لجنتها المتخصصة بالنقل"قضية تلوث المياه"وذلك أثناء عملها حول المياه الداخلية الصالحة للملاحة،كما كلفت لجنة إنتاج الفحم بالعمل حول موضوع تلوث الهواء بواسطة مصانع الفحم عام 1963.

أسست(UNECE) عام 1971 جهازا مكرسا للبيئة تحت اسم (المستشارون الحكوميون لدول اللجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل مشاكل البيئة) تنصب مهمتها على إجراء فحص وتقييم دوري لحالة البيئة في الدول الأوربية كفحص السياسات والمؤسسات والقوانين الوطنية وتركز عملها على تلوث الهواء وتلوث الموارد المائية واستخدامها.(عزوز عبد الحليم،المرجع السابق، ص 56.)أبرز مساهمة للجنة في مجال القانون الدولي للبيئة تمثلت في توسيع وتطبيق اتفاقية التلوث بعيد المدى للهواء عبر الحدود لعام 1979،كما أقرت اللجنة الفرعية التابعة ل(UNECE) والمتخصصة بمشاكل تلوث المياه بالمبادئ المقرة عام 1987 المتعلقة بالتعاون من اجل حماية المياه العابرة الحدود ضد التلوث.

2- أ عمال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لأوربا(OECD):ينصب نشاط المنظمة بالدرجة الأولى على المشاكل الاقتصادية ذات النطاق الواسع لتمتد إلى العديد من القضايا منها حماية البيئة،وقد أنشأت هذه المنظمة عام 1970 لجنة حول البيئة غرضها تقديم العون إلى حكومات الدول الأعضاء(نفس المرجع السابق،ص57.(في المنظمة لتحديد سياستها بخصوص مشاكل البيئة، ومن إنجازات هذه اللجنة أنها وضعت أول تعرف قانوني للتلوث كما وضعت المعايير الأساسية الملائمة للتلوث العابر للحدود الوطنية،كما أقرت المنظمة

توصية بضمان أن تأخذ الدول الأعضاء في الاعتبار الظاهرة البيئية في تشخيص وتخطيط وتنفيذ وتطوير المشاريع التنموية التي تقترح للتمويل(عزوز عبد الحليم،المرجع السابق،ص**57.)** للإتحاد الأوروبي أعمال وأنشطة أخرى في هذا المجال، ففي عام 1984 أصدر الإتحاد الأوروبي توصية تحت الرقم 84/931،وقد اشتملت التوصية على عدة مبادئ، بهدف التعامل مع الكميات الهائلة من النفايات الخطرة باستعمال تقنيات حديثة في هذا المجال لهذا أصدر الإتحاد الأوروبي في عام 1986 توصية أخرى هدفها إيجاد ألية لفرض الرقابة على نقل النفايات الخطرة، منذ إنتاجها حتى التخلص منها.(عبد الستار يونس الحمدوني،المرجع السابق،ص 316)كذلك صدر إعلان برشلونة في عام 1995 حول التعاون الأورومتوسطي في جميع المجالات، بالتأكيد أن البيئة وحمايتها كانت إحدى مواضيعها، حيث أكد الإعلان المذكور على وضع برنامج عمل أولي على المدى القصير والمتوسط في مجال البيئة، يتم تنسيقه من قبل المفوضية الأوروبية، ويجب أن يتضمن البرنامج خططا عملية لمكافحة التلوث، والسيطرة على تلف الأراضي وحرائق الغابات ومكافحة التصحر، وتشجيع البحث والتنمية في مواجهة مشاكل الاختلال المتصاعد للإنجازات العلمية مع أخذ مبدأ المنفعة المتبادلة بعين الاعتبار.(إعلان برشلونة **1995** www.euromedrights.Net)كما نجد ميثاق الحقوق الأساسية للإتحاد الأوروبي الذي صدر في عام 2000 لم ينسى مسألة البيئة وحمايتها حيث نصت المادة (37) منه على أنه " يجب إدراج وضمان مستوى عالي من الحماية البيئية،و تحسين الجودة البيئية في سياسات الإتحاد وفقا لمبدأ التنمية المستدامة ".(المادة **37** من ميثاق الحقوق الأساسية للإتحاد الأوروبي، عام **2000**)

كما نجد أن الإتحاد الأوروبي له دور كبير في حماية البيئة على المستوى العالمي من خلال تأسيس المجلس الأوروبي لمديرية عامة (D G) تقوم على إعداد النصوص القانونية في المستقبل وتسهر على ضمان تطبيق هذه النصوص وكذلك أنشئت الوكالة الأوروبية للبيئة (AEE) وهي وكالة تهتم بالمجال العلمي وتعتبر كمرجع للإتحاد والدول الأعضاء بغرض حماية البيئة.**(-Catherine Roche, ,2015 p1)**

الفرع الثاني:جامعة الدول العربية:

تعتبر منظمة دولية إقليمية تبذل جهودا مكثفة من أجل حماية البيئة والحد من التلوث،لقد وافق مجلس الجامعة العربية في قراره المرقم ف4738/د/4/88 في 1987/09/22 على النظام الأساسي لمجلس وزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة،وبموجب هذا النظام

تم إنشاء مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة مع تحديد أهدافه واختصاصاته بوضع إستراتيجية عربية للإدارة البيئية وحمايتها بعد تشخيص وتحديد المشكلات البيئية الرئيسية في الوطن العربي وذلك بالتعاون مع المنظمات العربية المتخصصة،كذلك العمل على إدخال الاعتبارات البيئية في جميع مراحل ومستويات التخطيط،وجعلها جزءا لا يتجزأ من التنمية،إضافة إلى تشجيع الدول الأعضاء على إنشاء الهياكل وتعزيزها وكذا المؤسسات المسئولة عن حماية البيئة والعمل على نشر الوعي وحث (عبد الستار يونس الحمدوني،نفس المرجع السابق، ص **311**.) وسائل الإعلام العربية ومؤسسات التعليم المختلفة، ومراكز البحوث على تكثيف جهودها لحماية البيئة والاهتمام بوضع التشريعات المنظمة المتعلقة بحماية البيئة.

وبموجب هذا النظام أنشئ المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة،مهمته متابعة تنفيذ القرارات وتوصيات المجلس والمكتب التنفيذي،و دراسة التقارير المقدمة من الأمانة الفنية والجهات الأخرى إضافة الى تقديم تقرير دوري عن نشاطاته الى المجلس وما يقترحه من خطط عمل،و البت في القضايا البيئية الطارئة التي تحتاج الى إجراءات فورية وسريعة. أعتمد مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة في دورته المنعقدة في مقر جامعة الدول العربية خلال شهر كانون الأول 2005 إعلان القاهرة الخاص بالنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيماويات،و الاتفاقيات البيئية الدولية الخاصة بالمواد والنفايات الخطرة وتمخض عنه عدة مبادئ وأهداف تعهد مجلس الوزراء العرب للبيئة بالعمل على تحقيقها والمتمثلة في:

1-تحقيق الهدف الذي أعلن عنه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية،و الخاص بتقليل الآثار الضارة التي تنشأ عن إنتاج المواد الكيماوية واستخدامها على صحة البشر والبيئة في موعد أقصاه عام 2020م.

2-دعم المشاركة العامة التي تضم جميع قطاعات المجتمع بما في ذلك المرأة لتحقيق الإدارة الفعالة والكفؤة للمواد الكيماوية.

3-التنفيذ الفعال للاتفاقيات البيئية الدولية ذات العلاقة مع الاستفادة من أوجه التوافق النشاطي الموجود بينها،والحد من الثغرات في إطار السياسات الدولية للمواد الكيماوية. (نفس المرجع السابق،ص**312**و**313**.)

4-التعاون الكامل بصورة منفتحة وشاملة وشفافة في تنفيذ ومواصلة وتطوير النهج الإستراتيجي كذلك أنعقد في مدينة القاهرة في الفترة الممتدة من 11 الى 2007/11/13 اجتماع

بدعم من رئاسة الأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية،و بالتعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية العربي أسيا(ألاسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،حيث خصص الاجتماع حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية بحضور خبراء قطاعي البيئة والتجارة ل17 دولة عربية بالإضافة الى ممثلي المنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية بالبيئة والتجارة فقد أقر الاجتماع مجموعة من الخطوات لحماية البيئة العربية والحد من تلوثها. انعقد أيضا المؤتمر الدولي الأول للتشريع البيئي مدينة الرياض عام 2008 وتضمن الدعوة إلى إنشاء دوائر قضائية بالمحاكم للفصل في قضايا البيئة ونيا بات متخصصة بحيث تكون الأحكام الصادرة واجبة التنفيذ بالرغم من الطعن فيها.(د- طارق ابراهيم الدسوقي عطية، **201** ص **103**.)

خاتمة

الضرر الذي ألحق بالبيئة في العالم تؤكد بعض الدراسات إن جذوره تعود إلى النهضة الصناعية التي عرفتها البشرية في شتى المجالات وأيضا التهاون المستمر واللاوعي للفرد بصفة خاصة والدول بصفة عامة وخاصة الدول المتقدمة جعل البيئة في تدهور مستمر دون انقطاع أي أصبح الخطر يحيط بالإنسان والطبيعة.

إن ما يقوم به المجتمع الدولي من جهود تبقى ناقصة إلى حد كبير إن بقيت هكذا دون تغيير للسياسات المنتهجة في مجال حماية البيئة من بعض الدول مع ضرورة تحفيز المواطنين ونشر ثقافة الوعي وتحسيس كل الشركاء بالخطر الذي يحيط لاسيما ما يحدث الآن من تغير في المناخ والاحتباس الحراري والتلوث المستمر لطبقة الأوزون كل هذا بات من الضروري التصدي لهذه المشاكل من طرف الجميع للقضاء والحد من التلوث المستمر وإلا سوف نقضي على مقومات الحياة.

إن الدور الذي لعبته المنظمات الدولية لا يستهان به في الواقع لكن يبقى ناقصا ان لم تجسده الدول المتقدمة بنية صادقة في قوانينها الوطنية وجعلها تساير الاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة وكذا مساعدة الدول النامية والفقيرة في الحفاظ على البيئة داخل دولهم بكامل الإمكانات المتاحة للتحكم في الحد من ظاهرة التلوث.

من خلال هذه الدراسة نبين النتائج المتوصل إليها:

1 - أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية في مجال حماية البيئة والمتمثل في إعداد قواعد القانون الدولي البيئي الذي يضمن الحماية للبيئة وكذا فرض على الدول بسن تشريعات وطنية تسايرها.

2 – الحق في بيئة صحية سليمة ونظيفة يرتبط ارتباطا ووثيقا بالحقوق الأساسية المعترف بها للإنسان وخاصة الحق في الحياة،بحيث بقية الحقوق الا بوجود هذا الحق.

3 – حماية البيئة لا تقتصر على المستوى الداخلي الوطني بل تتعداه إلى المستوى الدولي.

4 – ان المؤتمرات الدولية تعتبر منعرجا أساسيا في تأطير البيئة تأطيرا علميا وقانونيا شمل كل الجوانب.

5 – إن كل المجهودات التي بذلت من قبل المنظمات الدولية في مجال حماية البيئة تبقى دون جدوى إذا لم يتم تفعيلها ويؤدي ذلك إلى الإضعاف من قيمتها،لذا يجب ضمان احترامها بما يكفل تثبيتها على المستوى الوطني أو الدولي بواسطة الوسائل القانونية، والمتابعة العملية كإثارة المسؤولية الدولية عن بعض التصرفات الصادرة من بعض الدول أو الأشخاص الآخرين كالأفراد والشركات الخاصة ومطالبتهم بالتعويض عن الأضرار..

6 – إن الخطر البيئي لا يقل أهمية عن النزاعات والحروب والأمراض الفتاكة ان لم يتصدى له.

7 – رغم كل الجهود المبذولة من طرف الجميع وخاصة المنظمات الدولية الا أن الوضع البيئي يتجه نحو الأسوأ لأن الاختلاف والفجوة كبيرة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

8 – إن مشكلة البيئة هي مشكلة أخلاقية بالدرجة الأولى فالوسائل القانونية ستظل عاجزة في توفير الحماية اللازمة للبيئة.

المراجع

أ- الكتــب:

.01) على يوسف شكري،المنظمات الدولية،دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع،ط أولى،2012

02) عبد الكريم عوض خليفة،قانون المنظمات الدولية،دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.

03) حازم محمد عتلم،المنظمات الدولية الإقليمية،دار النهضة العربية،القاهرة،ط ثالثة،2006.

04) صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي،النظام القانوني الدولي لحماية البيئة،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،ط أولى، 2010.

5 عبد الرزاق مقري،مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية،دار الخلدونية،الجزائر، 2012.

6) أحمد لكحل،دور الجماعات المحلية في حماية البيئة،دار هومة للطباعة والنشر،الجزائر، 2014

7) عبد الستار يونس الحمدوني،الحماية الجنائية للبيئة،دار شتات للنشر والرمجيات، مصر، 2013.

8) حسام محمد سامي جابر،الجريمة البيئية،دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر،2011.

ب- الرسائل الجامعية:

01) حسونة عبد الغني، الحماية البيئية في إطار التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه،كلية الحقوق، جامعة بسكرة،2013.

02) شعشوع قويدر،دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي،رسالة دكتوراه،جامعة تلمسان،كلية الحقوق،2014

03) بن أحمد عبدالمنعم،الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر،رسالة دكتوراه،كلية بن عكنون،جامعة الجزائر،2009.

04) ليتيم نادية،دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة،رسالة دكتوراه،كلية الحقوق،جامعة باتنة،2014.

05) عزوز عبد الحليم، الآليات الدولية لحماية البيئة من التلوث، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، كلية الحقوق،2012

06) بن علية بوعبدلي، المسؤولية الدولية عن جرائم البيئة في القانون الدولي،رسالة ماجستير،جامعة البليدة،كلية الحقوق،2013.

07) عبدالهادي عبد الكريم،دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة،رسالة ماجستير،كلية الحقوق البليدة،2013.

08) رمدنين رتيبة، دور الوكالات المتخصصة والأجهزة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة،مذكرة الماستر،تخصص قانون بيئي،ت،كلية الحقوق،البليدة،2012.

ج- مواثيق دولية:

04) دستور المنظمة العالمية للصحة لسنة 1946.

05) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،الاتفاقيات الدولية للبيئة،2002.

06) ميثاق الحقوق الأساسية للإتحاد الأوروبي لسنة 2000.

د- القوانيـــــن:

01)القانون رقم 90-29 المعدل والمتمم بالقانون 05/04المؤرخ في 2004/08/14 المتعلق بالتهيئة والتعمير ج رعدد51 لسنة 2004.

02) القانون رقم 03-10 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،جريدة رسمية رقم 43 لسنة 2003.

03) القانون رقم 03-01 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة،ج رعدد11لسنة2003.

04) القانون رقم 04-94 المعدل بالقانون 09-09 المصري لسنة 2009.

05) القانون رقم 27-09 العراقي المتعلق بحماية وتحسين البيئة لسنة 2009.

ه- االمقالات:

01) وافي حاجة،المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة،مقال منشور مجلة القانون والأعمال،جامعة الحسن الأول، المغرب،2014

02 وافي حاجة،الاهتمام الدولي بحماية البيئة،مقال منشور بمجلة القانون والأعمال،جامعة الحسن الأول،المغرب، 2014.

و- المواقع الإلكترونية:

01) مي عبد ربه عبد المنعم،حماية البيئة الدولية من التلوث، http://www.mohamah.net/answer.2015

03) وزارة الشؤون الخارجية France Diplomatie 2016 – Cop 21.gov.fr

04) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، www.eeaa.gov.eg

05) إعلان برشلونة، 1995 www.euromedrights.net

06) بن عطاالله بن علية،الحماية القانونية للحق في البيئة،مقال منشور بالمجلة الإلكترونية جيل حقوق الانسان،لبنان، العدد الثاني،2013. Jilrc-magazines.com

ثانيا- المراجع باللغة الفرنسية:

01) Catherine Roche,l'essentiel du droit de l'environnement,Gualino Lextenso,Editions,2015